COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهتها، دراسة حالة ليبيا وتأثير الهجرة على سيادتها واستقرارها وعلاقاتها مع الدول المجاورة

إعداد

أنور المبروك حسين أيوب

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية والقانون الدولي
كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

أكتوبر 2017م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومسؤولية المجتمع الدولي تجاه هذه الظاهرة، وكذلك أسباب ودوافع ومبررات الهجرة غير الشرعية، ودراسة آثارها على الحالة الليبية وعلاقتها بالدول المجاورة لها. ولقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن لاستقراء المصادر المتعلقة بماهية الهجرة غير الشرعية، حيث تعتمد هذه الدراسة على تبيان وتوضيح الانتهاك الذي تتعرض له السيادة الوطنية في ظل تنامي ظاهرة تزايد الهجرة غير الشرعية وبصفة خاصة بين الموانئ الليبية والموانئ الإيطالية بعد أحداث 17 فبراير 2011 وحتى الآن، وكذلك لإجراء المقارنة بين مدى ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتهاك السيادة الوطنية. ولقد ركز البحث على الحالة الليبية حيث تقوم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا باعتبار أن ليبيا هي أقرب الدول إلى الشواطئ الأوروبية وكذلك لوجود عصابات تهريب البشر التي تحصل على الأموال وتقوم بتسهيل وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى الموانئ الأوروبية دون رقيب مما قد يؤثر على سيادة الدولة الليبية واستقرارها الأمني والتزاماتها بالمعاهدات والمواثيق الدولية. ومن ناحية أخرى فإن الهجرة غير الشرعية قد تشكل انتهاكًا صارخًا للسيادة الوطنية فتواجد مهربي البشر وعصابات التهريب وغسيل الأموال وعصابات الاتجار بالأعضاء البشرية من شأنها أن تحدث تصدعًا كبيرًا في العلاقات الدولية بين ليبيا وبين شركائها الدوليين إذ إن ليبيا من بين إحدى الدول التي وقعت على الاتفاقيات الدولية بخصوص الهجرة غير الشرعية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها معرفة التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية والمراحل التي تعرضت لها الهجرة غير الشرعية منذ بدايتها بعد الحرب العالمية الثانية وصولًا إلى مرحلة تشجيع الهجرة من جانب الدول الأوروبية لتحقيق أهداف التنمية في هذه الدول وصولًا إلى مرحلة وقف الهجرة ومحاربتها. وقد تبين أن السيادة الوطنية يمكن أن تتأثر حيث إن مهربي البشر ومرتكبي جرائم غسيل الأموال يشكلون تهديدًا كبيرًا بتحايلهم وحصولهم على أموال بطريق مباشر أو غير مباشر مقابل تسهيل وصول المهاجرين غير الشرعيين من الوصول إلى السواحل الأوروبية دون وجه حق وبدون سند قانوني ولقد أوصى الباحث بأن أي محاولة جادة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية سوف تبوء بالفشل إذا ما اقترنت الحلول الأمنية بحلول واقعية براجماتية من شأنها أن تدعم اقتصادات الدول النامية وتعزز ثقافة حقوق الإنسان وحصول الفرد على كامل حقوقه السياسية. وكذلك فإن السياسات الأوروبية تجاه تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين وإعادة إدماجهم مرة أخرى في المجتمعات الأوروبية من شأنها أن تحل جزءاً من أزمة الدول الأوروبية في مشكلة نقص الموارد البشرية ولكنها لا يمكن أن تحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ABSTRACT

The aim of this research is to identify the phenomenon of illegal immigration and the responsibility of the international community toward this phenomenon as well as the reasons, motives and justifications of illegal immigration and study their effects on the Libyan situation and its relationship with neighboring countries. The researcher followed the inductive method and the comparative method to extrapolate the sources related to illegal immigration. This study is based on the definition and clarification of the violation of national sovereignty in light of the growing phenomenon of illegal immigration, especially between the Libyan and Italian ports after the Libyan revolution on February 17. As well as to compare the extent to which the phenomenon of illegal migration and the violation of national sovereignty are linked. The research focused on the Libyan situation where the countries exporting the illegal immigrants to Libya considering that Libya is of the closest countries to the European ports as well as the existence of gangs smuggling people who receive the funds and facilitate the illegal access of illegal immigrants to European ports, which may affect the sovereignty of the state Libya's security stability and its obligations under international treaties and conventions. On the other hand, illegal immigration may constitute a flagrant violation of national sovereignty. The presence of human smugglers, smuggling gangs, money laundering and gangs of trafficking in human organs would cause a major disruption in international relations between Libya and its international partners. Libya is one of the countries that has signed international agreements regarding illegal immigration. The researcher reached many conclusions, including the historical development of illegal immigration and the stages of illegal immigration from its inception after the Second World War to the stage of encouraging emigration by European countries to achieve the development goals in these countries to the stage of stopping and fighting migration. It has been shown that national sovereignty can be affected as human smugglers and money-laundering perpetrators pose a significant threat by circumventing and obtaining funds directly or indirectly in exchange for facilitating illegal immigrants from reaching the European coast without right and without legal basis. Serious efforts to curb the phenomenon of illegal immigration will fail if security solutions are coupled with realistic pragmatic solutions that will support the economies of developing countries and promote a culture of human rights and individual access to all their political rights. European policies towards settling and reintegrating illegal immigrants in European societies would also solve part of the crisis of European countries in the problem of human resources shortages, but they could not limit the phenomenon of illegitimacy.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
El Fatih Abdullahi Abdelsalam
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Abdulhamid Mohamed Ali Zaroum
Examiner

This dissertation was submitted to the IIUM Academy of Graduate and Professional Studies and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Mohd. Darbi Hashim
Head of Programme, School of Advanced legal and Sha'riah Studies

This dissertation was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Ashgar Ali Ali Mohamed
Dean, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Anwar Almabrok Husein Ayoub

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع 2017م محفوظة لـ: أنور المبروك حسين أيوب

ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهتها، دراسة حالة ليبيا وتأثير الهجرة على سيادتها واستقرارها وعلاقاتها مع الدول المجاورة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

1- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
2- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
3- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
4- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
5- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: أنور المبروك حسين أيوب

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى منارة العلم والإمام المصطفى؛ إلى الأمي الذي علم المتعلمين؛..... إلى سيد الخلق؛ إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من سعى وشقي لأسعد بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي فى طريق النجاح، الذي علمني أن أرتقى سلم الحياة بحكمة وصبر..... إلى روح والدي العزيز رحمه الله. إلى التي رعتني برموش العين؛ وحبات القلب؛ إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء؛ إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها..... إلي والدتي الغالية؛ ربى يعطيها طول العمر والصحة والعافية.

إلى من كان دائما يحثني على العلم ومواصلة الدراسات العليا.. إلى روح خالي العزيز رحمه الله.

إلى من حبهم يجري فى عروقي؛ ويلهج بذكرهم فؤادي..... إلى إخوتي وأخواتي.

إلى من هم سندي فى هذه الحياة وسر إلهامى ونجاحي..... إلى أصدقائي وأحبائي.

إلى من تحملت معي الصعاب رفيقة دربي الطويل ومشواري فى الحياة ..... إلى زوجتي الغالية.

إلى ربيع أيامي وفلذات كبدي وقرة عينَيّ الذين تحمّلوا عناء دراستي..... إلى أبنائي وبناتي، المبروك، محمد، مرام، ليبيا، بيسان.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وعلم آدم الأسماء كلها ورفع ذوي العلم درجات، يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم " **من لا يشكر الناس؛ لا يشكر الله**"، لذا **فالشكر للعلي القدير شكرا يليق بعظمته ويوافي نعمته، ويدفع نقمته، فهو الموفق والمعين على كل خير، وله الشكر على عظيم فضله، وجزيل كرمه، أن وفقني إلى إنجاز هذا الجهد، وأرجو أن يكون خالصا لوجهه الكريم**... أما بعد،،

أتقدم بخالص شكري وامتناني **لأستاذي الفاضل البروفيسور الدكتور/ الفاتح عبد الله عبد السلام** على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة؛ ولتوجيهاته الكريمة التي كان لها أطيب الأثر فى إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود؛ حيث إنه لم يتوانَ عن تقديم كل ما أحتاجه من نصائح وإرشادات، مع سعة الصدر؛ والتواضع؛ ومنحه الكثير من وقته الثمين، فجزاه الله عنى كل الخير. والشكر الموصول إلى **المشرف المساعد البروفيسور الدكتور/عبدى عمر شورية** على المجهودات التي بذلها معنا؛ سواء كان ذلك أثناء الدراسة؛ أو أثناء كتابة الرسالة، وكلماته المشجعة؛ ونصائحه الثمينة؛ وتوجيهاته القيمة، فجزاه الله عنى كل خير. والشكر الموصول إلى الأساتذة الكرام الأفاضل فى **كلية أحمد إبراهيم** وفي **كلية علوم الوحي** لما بذلوه من جهود جبارة معنا؛ وهم **البروفيسور الدكتور/ هونود أبيا قدوف؛ والدكتور/ تونكو موهار تونكو؛ والبروفيسور الدكتور/عبد الغفور حميد**، فجزاهم الله عنى خير الجزاء. كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى وطني، وأهلي، وزملائي في التعليم، والشكر موصول إلى كل من تعلمت عليه، وقرأت له، واقتبست منه؛ ونقلت عنه، واستعنت به، فجزاهم الله عن العلم وأهل العلم خير الجزاء.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل التمهيدي: خطة البحث وهيكله العام 1

المقدمة 1

مشكلة البحث 3

أسئلة البحث 4

أهداف البحث 4

أهمية البحث 5

حدود البحث 5

منهج البحث 7

الدراسات السابقة 7

الفصل الثاني: ماهية الهجرة غير الشرعية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية 16

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية في إطار القانون الدولي وفي إطار العلاقات الدولية 17

المطلب الأول: مفهوم الهجرة وأنواعها 18
المطلب الثاني: أسباب ومبررات الهجرة غير الشرعية 23
المبحث الثاني: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية..... 28
المطلب الأول: نشأة ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... 29
المطلب الثاني: النظريات والنماذج المفسرة للهجرة غير الشرعية 34

الفصل الثالث: الآثار التي تتعرض لها السيادة الوطنية في ظل تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا 41
المبحث الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على السيادة الوطنية من الناحية الإجرائية والأمنية..... 42
المطلب الأول: الآثار الإيجابية للهجرة غير الشرعية..... 43
المطلب الثاني: الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية..... 54
المبحث الثاني: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية مع ليبيا 62
المطلب الأول: تناقض المواقف الأوروبية تجاه مشكلة الهجرة غير الشرعية.... 64
المطلب الثاني: تأثير الاتفاقيات الدولية بخصوص الهجرة غير الشرعية على انتهاك السيادة الليبية 69

الفصل الرابع: الآليات والوسائل التي يستخدمها المجتمع الدولي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومدى التزام الحكومة الليبية بها 78
المبحث الأول: إسهامات المجتمع الدولي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... 79
المطلب الأول: الاتفاقيات والمواثيق الدولية بشأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... 80
المطلب الثاني: الآليات التي تستخدمها الدول الأوروبية لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... 97

المبحث الثانى: الطرق التي تنتهجها الحكومة الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية 108
المطلب الأول: الطرق القانونية التي تنتهجها الحكومة الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية 109
المطلب الثاني: الطرق الإجرائية التي تتبعها الحكومة الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية 113

الخاتمة والنتائج والتوصيات 117
النتائج 117
التوصيات 121

قائمة المصادر والمراجع 123

الملاحق 132

الفصل التمهيدي
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد! فلا يخفى على المتابع تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الدولية والأمنية بين الدول والأسباب المختلفة التي أدت إليها. حيث تشكل الهجرة غير الشرعية أحد أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي اقتصاديًا وقانونيًا وسياسيًا واجتماعيًا.

وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة طبيعية ملازمة لوجود العنصر البشري، حيث يسعى الأفراد في الدول الفقيرة إلى محاولة الذهاب إلى الدول المتقدمة؛ هربًا من الفقر والبطالة؛ وبحثًا عن العوامل التي من شأنها أن تسهم في توفير احتياجاتهم الرئيسية لهم ولأفراد عائلتهم. ومع بداية القرن التاسع عشر ومع تطور القطاع الصناعي في أوروبا والدول المتقدمة ظهرت الحاجة الماسة إلى استقطاب العمالة المهاجرة نظرًا لارتفاع معدل الأجور.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى والثانية وجدت الدول الأوروبية نقصًا وعجزًا شديدين في الموارد البشرية لديها؛ مما دفعها لقبول المهاجرين من ذوي الخبرات الفنية والصناعية، وقد استفاد المهاجرون من المميزات المادية والقانونية التي يحصل عليها المهاجرون. ومن هنا تولدت الرغبة لدى الشباب من كافة الدول الفقيرة في الدخول إلى الدول المتقدمة للاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تقدم للمهاجرين. ومع تزايد الأعداد الوافدة إلى الدول المتقدمة انتهجت الدول المتقدمة سياسة أمنية وقانونية وسياسية جديدة تدفع إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تصل إلى ضرورة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

ومع تشديد الإجراءات الأمنية والتدابير الاحترازية التي انتهجتها الدول المتقدمة أمام محاولات الهجرة غير الشرعية في ظل تدهور الأوضاع المعيشية في الدول الإفريقية ودول شمال إفريقيا والدول الآسيوية فقد أدى ذلك إلى تنامي رغبة المهاجرين غير الشرعيين في الوصول

إلى الشواطئ الأوروبية مهما كلفهم الأمر. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأوروبية والدول المتقدمة عمومًا أبرموا العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحد من المهاجرين غير الشرعيين. وكذلك فإن الدول المتقدمة أبرمت العديد من الاتفاقيات مع الدول التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيين مثل ليبيا ومصر ودول شمال أفريقيا. وبلغ عدد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين 40 دولة. وبالتالي فإن زيادة أعداد المهاجرين دفع السلطات الأمنية في البلاد التي ينطلق منها المهاجرون إلى ملاحقتهم قانونيًا لإعادة ترحيلهم لدولهم مرة أخرى.

ويشكل مصطلح الهجرة غير الشرعية خرقًا واضحًا لقوانين البلاد وللقانون الدولي وللعلاقات الدولية، فمن المتعارف عليه أنه لن يسمح لأي فرد الانتقال من دولة إلى دولة أخرى إلا من خلال الحصول على التأشيرة الرسمية لهذه الدولة؛ والتي يحق بموجبها للفرد الانتقال من دولة إلى أخرى بموجب القانون. وتعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية موجودة بكثرة في الدول المتقدمة مثل أمريكا الشمالية والدول الأوروبية؛ أو في الدول غير المتقدمة (النامية) مثل دول الخليج العربي فى آسيا ودول المشرق العربي فى إفريقيا، وفي أمريكا الجنوبية أصبحت بعض الدول مثل المكسيك وفنزويلا والأرجنتين هدفًا ومقصدًا لمهاجرين قادمين من دول الجوار، وبالتالي فإن المجتمع الدولي يقع على عاتقه مسؤولية مواجهة هذه الظاهرة الحد منها بما لا يؤثر على العلاقات الدولية بين الدول.

وفي ظل سوء الأوضاع المعيشية في الدول الإفريقية ودول شمال إفريقيا بصفة خاصة فإن هذه الدول تصدر المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا؛ باعتبار أن ليبيا هي أقرب الدول إلى الشواطئ الأوروبية؛ وكذلك لوجود عصابات تهريب البشر التي تحصل على الأموال وتقوم بتسهيل وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى الموانئ الأوروبية دون رقيب؛ مما قد يؤثر على سيادة الدولة الليبية واستقرارها الأمني والتزاماتها بالمعاهدات والمواثيق الدولية.

وسأقوم بتسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية والمبررات التي أدت إليها والتوتر الذي تسببت فيه هذه الظاهرة في العلاقات الدولية بين ليبيا وبين دول الجوار، والتوسع لفهم الظاهرة محل الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار معطيات الواقع، والتطورات التاريخية والظروف الإقليمية والدولية ومراعاة ظروف السيادة الوطنية، وذلك لمناقشة تبعات

هذه الظاهرة على مدى استقرار العلاقات الدولية لليبيا مع دول الجوار في ظل وجود هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على السيادة الوطنية في ظل الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين وكذلك دور الأجهزة الحكومية في التصدي لهذه الظاهرة. وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا أبرمت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع العديد من البلدان الأوروبية بشأن الحد من الهجرة غير الشرعية ومن أجل عدم انتهاك السيادة الوطنية.[1]

مشكلة البحث

تتجلى مشكلة هذا البحث، في اللبس والغموض الذي اكتنف الأسباب والعوامل التي أدت إلى الهجرة غير الشرعية، حيث قد يترتب على بروز هذه الظاهرة توتر في العلاقات الدولية بين الدول المستقبلة والدول التي ينطلق منها هؤلاء المهاجرون، الأمر الذي قد يهدد مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلًا عن الأبعاد الأمنية مما قد يدفعهم إلى انتهاك السيادة الوطنية للدول التي ينطلق منها المهاجرون، وبالتالي فإن العلاقات الدولية بين ليبيا والاتحاد الأوروبي قد تأثرت بشكل مباشر نظرًا لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الموانئ والمدن الأوروبية.

وكذلك فإن السلطات الليبية تعاني من اتساع الرقعة الجغرافية للموانئ والشواطئ الليبية التي قد يصعب معها مراقبة مهربي البشر مما يمثل انتهاكًا للسيادة الوطنية الأمر الذي قد يدفع الدول الأوروبية إلى فرض مزيد من العقوبات نتيجة عدم الوفاء بالمواثيق الدولية في هذا الصدد. وكذلك فإن هناك قصورًا واضحًا في دعم المجتمع الدولي للسلطات الليبية التي تسعى إلى فرض قوة القانون والحد من هذه الظاهرة التي تضر بالعلاقات الدولية بين ليبيا ودول الجوار.

---

[1] رانا جواد، **ليبيا مقصد أكثر سهولة للهجرة غير الشرعية**، تقرير منشور على موقع بي بي سي عربي بتاريخ 16 من أكتوبر، تشرين، الأول، 2013م، http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/10/131016_l ibya_ migration

وبناء على ذلك، فهذا البحث سيعالج هذه المشكلة من خلال استقراء أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الدولية وعلاقاتها مع الدول المجاورة، وتحليلها ومعرفة الأسباب والعوامل التي دفعت إليها فى هذا الوقت.

أسئلة البحث

بناء على المشكلة آنفة الذكر، فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما ماهية الهجرة غير الشرعية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية ؟
2- ما الآليات والوسائل التي يستخدمها المجتمع الدولي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومدى التزام الحكومة الليبية بها؟
3- ما الآثار التي تتعرض لها السيادة الوطنية في ظل تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا؟
4- ما الطرق التي تنتهجها الحكومة الليبية من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

أهداف البحث

آمل من خلال هذه الدراسة أن أحقق الأهداف التالية:

1- التعرف على ماهية الهجرة غير الشرعية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية.
2- تبيان الآليات والوسائل التي يستخدمها المجتمع الدولي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومدى التزام الحكومة الليبية بها.
3- توضيح الآثار التي تتعرض لها السيادة الوطنية في ظل تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.
4- استكشاف الطرق التي تنتهجها الحكومة الليبية من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أهمية البحث

لقد اجتمعت لديّ عدة أسباب من خلال الواقع العملي، جعلتنى اختار هذا الموضوع، ولعل أبرزها:

1- كون الهجرة غير الشرعية موضوعًا اهتمت به جميع الأوساط والقوى السياسية حول العالم، حيث يكشف أيضًا عن مدى تأثر العلاقات الدولية بالسيادة الوطنية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

2- حيث تعتبر هذه الدراسة امتدادًا للدراسات السابقة التي تكشف عن طبيعة التعامل مع أزمة الهجرة غير الشرعية، وتأتي هذه الدراسة في ظل وجود اتفاقيات مبرمة بين ليبيا وبين المجتمع الدولي بصفة عامة والدول الأوروبية بصفة خاصة، فلابد من الوقوف على كافة الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها ليبيا مع المنظمات الدولية بشأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3- هذه الدراسة تعتبر مهمة للغاية لأنها ستكون مرجعًا هامًا لكافة الباحثين والمستفيدين في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وخاصة في إطار المحافظة على السيادة الوطنية من أي انتهاكات.

حدود البحث

لكل بحث حدود يعمل فى نطاقها، وكون هذا البحث يعنى باستعراض ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهتها وأثرها على العلاقات الدولية في ليبيا وتأثير الهجرة على سيادتها واستقرارها وعلاقاتها مع الدول المجاورة، فإن هذه الدراسة تنحصر مكانيًّا على ليبيا من حيث التعرف على المشاكل التي واجهت ليبيا فى مسألة مكافحة الهجرة غير الشرعية. حيث تقتصر الدراسة على مناقشة الهجرة غير الشرعية منذ بروز هذه الظاهرة في ليبيا وخصوصًا قبل وبعد أحداث 17 فبراير 2011 وحتى عام 2017. وكذلك تشمل هذه الدراسة التعرف على القوانين والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها ليبيا مع المجتمع الدولي وإسهامات المنظمات الدولية في هذا الشأن وكذلك دور السلطات الليبية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

منهج البحث

نظرًا لطبيعة البحث سوف يعتمد الباحث على المناهج التالية:

1-**المنهج الاستقرائي:** يتبعه الباحث لاستقراء المصادر الرئيسية لمادة البحث العلمية، والمصادر التابعة المتعلقة بماهية الهجرة غير الشرعية، حيث تعتمد هذه الدراسة على تبيان وتوضيح الانتهاك الذي تتعرض له السيادة الوطنية في ظل تنامي ظاهرة تزايد الهجرة غير الشرعية وبصفة خاصة بين الموانئ الليبية والموانئ الإيطالية بعد أحداث 17 فبراير 2011 وحتى الآن، وبروز حالة من عدم الاستقرار الأمني تتعرض له ليبيا بالرغم من وجود اتفاقيات دولية أبرمتها ليبيا بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك التعرف على الالتزامات الدولية والتعهدات التي تلتزم بها الدول لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذلك الالتزامات والاتفاقيات التي أقرها المجتمع الدولي بشأن مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والإجراءات التي تتبعها السلطات الليبية حيال منع تسلل المزيد من المهاجرين وإقرار المجتمع الدولي بما تتخذه السلطات الليبية من إجراءات، وكذلك التعرف على الدعم الذي تقدمه الهيئات والمنظمات الدولية للحد من مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار، يولي الباحث عناية خاصة لاستقراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتشريعات والنظم المعمول بها فى هذا الصدد، في إطار السيادة الوطنية.

2-**المنهج المقارن:** يتبعه الباحث لإجراء المقارنة بين مدى ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتهاك السيادة الوطنية، وذلك بقدر ما تتطلبه طبيعة البحث.

الدراسات السابقة

إن موضوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهتها وأثرها على العلاقات الدولية في ليبيا وتأثير الهجرة على سيادتها واستقرارها وعلاقاتها مع الدول المجاورة من الموضوعات المهمة، التي تحتاج إلى دراسة مقارنة تحليلية دقيقة، ومتعمقة للوقوف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالسيادة الوطنية ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية ومسؤولية المجتمع الدولي في هذا الصدد، ولاتوجد دراسة سابقة -في حدود علم الباحث-تناولت هذا الموضوع بالذات، من حيث البحث في

الأسباب التي تدعو إلى الهجرة غير الشرعية والوقوف على النتائج، علمًا بأنه توجد دراسات سابقة، مهمة تناولت أجزاء من موضوع البحث، ومن أبرزها:

دراسة بعنوان "**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**" لساعد رشيد[2]، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الذي تعيشه الجزائر. حيث عانى الشباب الجزائري من التهميش والبطالة لفترة كبيرة؛ الأمر الذي يدفع هذا الشباب إلى محاولة الهجرة غير الشرعية. ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك فرقًا كبيرًا بين اللجوء وبين الهجرة غير الشرعية؛ حيث إن هناك صفة قانونية تمنح للاجئين. وأن الدوافع الأساسيه للهجرة السرية هي الفقر وعدم وجود مقومات حياة اقتصادية سليمة.

أما الدراسة الثانية فبعنوان " **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورمغاربية** " لطبيب كمال.[3]وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية والمغربية وكيف كانت تجربة المغرب حيال أزمة الهجرة غير الشرعية. ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفي لوصف هذه الظاهرة والتعرف على الحلول والنتائج التي يمكن من خلالها مكافحة الهجرة غير الشرعية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أبرزها أن حل مشكلة الهجرة غير الشرعية يتطلب إرادة سياسية لتفهم المشكلة في إطارها الاجتماعي والاقتصادي. وكذلك فإن هذه الدراسة تسهم في توضيح الرؤية المستقبلية لمشكلة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لأوروبا وعن التشريعات الأوروبية اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة بما فيها من دعم أوروبا لحل مشكلة البطالة في المغرب.

---

[2] ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جماعة محمد خيضر بسكرة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية، 2012م.

[3] طبيب كمال، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورومغاربية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012م.

أما الدراسة الأخرى فبعنوان " **الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة** " لناصح عبد الرحمن.[4] وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الاجتماعي للشباب ورغبتهم في الهجرة بأي شكل. ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفي لوصف وتحليل الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أنه يجب تحسين أوضاع جميع مراكز الاحتجاز الخاصة بالمهاجرين؛ مع تخفيف التكدس وتوفير الطعام الملائم والنظافة الكافية والرعاية الصحية الملائمة. أشارت الدراسة إلى أنه يجب حماية الأطفال والنساء والمرضى في مراكز الاعتقال هذه؛ مع الحفاظ على تواجد الأسرة فى مكان واحد. ولا يتم احتجاز القصر والأطفال إلا فترة زمنية قصيرة ويكون كحل أخير. ويجب عدم وضع الأطفال المهاجرين الذين ليس لديهم أسر في نفس أماكن احتجاز البالغين. ويجب عدم وضع المهاجرين غير الشرعيين مع المدانين والمجرمين.

ودراسة بعنوان " **الهجرة غير الشرعية الموت من أجل الحياة** " لمحمد سمير مصطفى.[5] وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض الأسباب والمبررات الكامنة لحدوث ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفي لوصف الهجرة غير الشرعية في دول العالم. ولقد استطاع الباحث الاستفادة من تقارير التنمية البشرية لعمل إحصائية عن البلاد المصدرة للمهاجرين وظروف هذه البلاد الاقتصادية والاجتماعية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن الدول المتقدمة تشارك بشكل أو بآخر في تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية نظرًا لتفشي الرأسمالية المتفحشة وعدم الرغبة في مساعدة الدول الفقيرة.

ودراسة بعنوان " **الهجرة إلى غير بلاد المسلمين حكمها وآثارها المعاصرة في الشريعة الإسلامية** " لعبد الله يوسف أبو عليان.[6] وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على

---

[4] ناصح عبد الرحمن، **الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة**، دراسة ميدانية حول عينة من الشباب الحضري الراغب في الهجرة نحو الخارج، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2011م.

[5] محمد سمير مصطفي، **الهجرة غير الشرعية الموت من أجل الحياة**، بحث منشور في مجلة اقتصادية عربية، العددان 48و49، 2010م.

[6] عبد الله يوسف أبو عليان، **الهجرة إلى غير بلاد المسلمين حكمها وآثارها المعاصرة في الشريعة الإسلامية**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية غزة، 2011م.

رأى الشرع في مسألة الهجرة إلى بلاد غير المسلمين ومدى تأثير ذلك في الشريعة الإسلامية. ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفي لوصف أحكام الشريعة الإسلامية التي نزلت في مسألة نزوح المسلمين وهجرتهم إلى بلاد غير المسلمين. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن العلماء بعد البحث في مقاصد الشريعة قد أقروا بأن الخروج لنصرة الحق أو البحث عن ملاذ آمن والعيش بكرامة هو من ضمن المبررات التي قد يستند إليها المهاجر للعيش في بلاد غير المسلمين.

ودراسة بعنوان " **الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة،** مجلة الجيش اللبنانى" لأحمد أوغلو.[7] تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع المرير للهجرة غير الشرعية وتحقيق حلم الثروة. ولقد اتبع الباحث المنهج الاستطلاعي الوصفي لوصف واستطلاع آراء المهاجرين والتعرف على ظروف هجرتهم.

ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن الشباب يبالغون في مدى إمكانياتهم في تحقيق الثروة وخاصة في حال سفرهم إلى الدول الغنية.

وكذلك فقد أوصى الباحث بضرورة التركيز على تطوير إمكانيات الشباب ليحصلوا على فرص وظيفية كبرى في الدول الغنية.

أما الدراسة الأخرى فبعنوان"، **الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب؛ دراسة ميدانية في منطقة دلس ببومرداس**" لقيس حكيم.[8] تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية ومدى حاجتهم إلى تغيير الواقع المرير الذي يواجهونه في بلدانهم. وأشار الباحث إلى أن كافة الدول العربية بما فيها الجزائر تعاني من رغبة العديد من الفئات العمرية – ولاسيما الشباب– من اللجوء إلى الهجرة كحل للخروج من النفق المظلم والحالة السيئة التي يعاني منها الشباب في دولهم الأصلية. ولقد أشارت هذه الدراسة إلى أن إيطاليا كانت البوابة

---

[7] أحمد أوغلو، **الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة،** مجلة الجيش اللبنانى، العدد 289، 2009م،

[8] قيس حكيم، **الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب دراسة ميدانية في منطقة دلس ببومرداس،** رسالة ماجستير، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009م.

الأولى للمهاجرين العرب عبر أوروبا. ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل اتجاهات الشباب نحو الهجرة غير الشرعية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ذات طابع دولي وليست مشكلة محلية فقط لذا فإنه يجب بحث حلول منطقية للمشكلة على نطاق أوسع بما يضمن حياة كريمة للمهاجرين في بلدانهم الأصلية.

ودراسة بعنوان" **عوامل تعلق الشباب الريفي بالهجرة غير الشرعية دراسة ميدانية لعينة من شباب ببلدية ياكوران ولاية تزي وزو**" لهوالك أحسن.[9] تهدف إلى التعرف على الظروف التي دفعت الشباب إلى الهجرة غير الشرعية وعن أسبابها وملابساتها وعن الظروف الَّتي أدت إليها. ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل العوامل الَّتي أدت بالشباب من الريف الجزائري إلى الهجرة غير الشرعية. ولقد توصل الباحث إلى أن العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية من أبرز المحفزات التي تدفع الشباب الريفي إلى البحث عن ملاذ آمن وذلك عن طريق الهجرة غير الشرعية.

والخلاصة لما تناولناه من الدراسات السابقة، على أهميتها، والجهد البحثي المبذول فيها، نجد أن تلك الدراسات تناولت الموضوع بشكل جزئي، كل دراسة تناولت جزئية معينة، ولم تسجل بدقة كافة الأسباب والعوامل التي تدعو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهتها وأثرها على العلاقات الدولية في ليبيا وتأثير الهجرة على سيادتها واستقرارها وعلاقاتها مع الدول المجاورة. وكذلك فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات الأخرى بأنها تربط بين الواقع السياسى الليبي وبين معاناة ليبيا من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة تعتبر إمتداد للدراسات السابقة من حيث قدرتها على ربط الأحداث الزمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية. ومن جانب آخر فإن هذه الدراسة تميزت عن بقية الدراسات السابقة في طرح مشكلة الهجرة غير الشرعية من حيث إبراز مسئولية المجتمع الدولي والتحديات التي تواجه السلطات الليبية من تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

---

[9] هوالك أحسن، **عوامل تعلق الشباب الريفى بالهجرة غير الشرعية دراسة ميدانية لعينة من شباب ببلدية ياكوران ولاية تزي وزو**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2011م.

الإطار النظري للبحث

سيتمكن القارئ وبعد الاطلاع على الإطار النظري من أن يفهم نتائج بحث الهجرة غير الشرعية وفقًا للإطار المفاهيمي (Conceptual Framework) حيث تستقطب الهجرة غير الشرعية فئات الشباب الطموح الذي له قدرة وقوة على تحمل مشاق الهجرة وتستقطب أيضا فئات أخرى من النساء والأطفال والقصر الذين كان سبب هجرتهم عدم حصولهم على الأمن والأمان فى بلدانهم الأصلية. ومن الجدير بالذكر أن الهجرة غير الشرعية تسببت في توتر العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا ولاسيما بعد أحداث 17 فبراير. فقد أشارت بعض الإحصاءات إلى أنه وصل عدد المفقودين بسبب الهجرة غير شرعية فى عام 2014 (4000) منهم ثلاثة آلاف ومائتى شخص فقدوا حياتهم فى مياه البحر الأبيض المتوسط. فالهجرة هي هاجس كبير من الخوف والقلق فى نفوس المهاجرين فهو مخير بين البقاء وقد يتعرض إلى الموت أو قرار الهجرة الذي فيه مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى الموت. وصل عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا لأكثر من (1600) شخص فى (2014م) منهم عدد كبير من دولة سوريا إن هذا الرقم يشكل ثلاثة أضعاف الهجرة غير المشروعة منذ عام (2011). وفى نهاية شهر ديسمبر عام (2014) قام غفر السواحل الإيطالية بإنقاذ (1250) شخصًا من الموت غرقًا. وتشير التقارير إلى أن تكلفة الهجرة غير الشرعية لرحلة لشخص واحد مابين 1000 إلى 2000 دولار. ومما سبق نلاحظ زيادة أعداد الهجرة غير الشرعية فى السنوات الأخيرة من الدول التي تعاني من الفقر إلى الدول الغنية بسبب البطالة والفقر وتدني الأجور وارتفاع أسعار السلع والفساد والظلم وبسبب الحروب وفقدان الأمان والأمن بسبب الصراعات على السلطة كل ذلك يؤدي إلى الهجرة. وعلى الرغم من قيام السلطات الليبية بتشديد إجراءات محاربة العصابات التي تقوم بتنظيم وتنسيق الهجرات غير الشرعية أو السرية وكذلك الأشخاص الذين يقومون بالمساعدة على هذا العمل من إيواء المهاجرين فى أماكن سرية وتجهيز القوارب الخاصة بتهريب المهاجرين إلا أن هناك العديد من المعوقات تتمثل في طول الحدود البحرية وتردي الأوضاع الأمنية وخاصة بعد أحداث ثورة

17 فبراير 2011. وتعتبر مدينة زوارة الليبية هي نقطة الانطلاق تجاه السواحل الأوروبية وذلك لقربها الشديد من السواحل الأوروبية.[10]

وسوف نقوم بدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها، ومن ثم نتطرق إلى المعاهدات والمواثيق الدولية بهذا الصدد، وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة غير الشرعية لها عدة أنواع أشهرها على الإطلاق عبور حدود الدولة بصورة غير رسمية والاستمرار في الإقامة في الدولة رغم انتهاء مدة الإقامة القانونية والزواج الشكلي من أجل البقاء في الدولة أو الحصول على الجنسية أو العمل. ومن ناحية أخرى فقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين أبرز الموضوعات التي تناولتها الدراسات السابقة كعلم بارز من العلوم السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد والتاريخ والاجتماع وعلم النفس والجغرافيا والأمن والخدمة الاجتماعية والقانون في محاولة من هذه العلوم للتوغل بعمق في فهم هذه الظاهرة متنوعة الفروع والأبعاد.

ويرى البعض أن الهجرة غير الشرعية عبارة عن الحل المناسب للحد من مشكلة الانفجار السكاني الذي يوقف السكان من طرح نتائج انفجارها السكاني، وأن ذلك يوزع السكان لدولة أو عدة دول أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات توحي بأن سكان العالم يتزايدون بمعدل 75 مليون سنويا وأن أغلب هذا النمو يحدث في المناطق الفقيرة مما يزيد من مخاطر الهجرة غير الشرعية من تلك المناطق إلى الدول المتقدمة.

ولقد أشار الإطار النظري لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهتها وأثرها على العلاقات الدولية في ليبيا وتأثير الهجرة على سيادتها واستقرارها وعلاقاتها مع الدول المجاورة إلى متغيرات الدراسة التي تظهر في الشكل التالي:

يتكون المتغير المستقل من مدى تأثير الهجرة غير الشرعية والمجتمع الدولي وطرق مكافحة الهجرة غير الشرعية وتأثير المواثيق والأعراف الدولية وأنواع الهجرة والأوضاع الاقتصادية. وكذلك فإن المتغير الوسيط الذي يسهم في التأثير على المتغير التابع ويتكون من

---

[10] عبد الله أحمد عبد الله المصراتي، **الهجرة غير الشرعية، بالمجتمع الليبي دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازى**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 2014م، المجلد (30) العدد (59) ص193-228.